تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية

بن عاشور عائشة♦

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أنماط متعددة في التنظيم الدولي من، أبرزها المنظمات الإقليمية كأسلوب جديد في هيكلة العلاقات الدولية مما أنتج عدة تغييرات في المسارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية للدول مما دفع دول التجمع الإقليمي إلى السعي نحو التكامل الاقتصادي لاعتبار هذا الأخير مؤشرا من مؤشرات قوة الدولة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، و انتصار القيم الرأسمالية.

إلا أن ظاهرة العولمة تزامنت مع محاولة المنظمات الإقليمية الاقتصادية الدخول في مرحلة تكاملها الاقتصادي مما أثر على العملية التكاملية فيما بينها، وأصبح التنافس بين إقليمية الدول و بين عولمتها الشيء الذي أدى إلى وجود تعارض بين النظامين الإقليمي والعالمي، فالتكامل الاقتصادي الإقليمي لا بد أن يتحقق داخل دول الاتحاد الإقليمي، بينما تسعى العولمة الاقتصادية إلى تحرير التجارة عالميا وفك الاطر الاقتصادية الاقليمية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الدولي، المسارات الاقتصادية ، التكامل الاقتصادي الاقليمي، العولمة الاقتصادية، العلاقات الدولية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence plusieurs types d'organisations internationales, notamment les organisations régionales, comme une nouvelle méthode structurant les relations internationales, laquelle a engendré plusieurs changements dans la

♦باحثة في صف الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة الدولية

politique économique, sociales et culturelles des pays, poussant ainsi les pays de se concentrer régionalement vers l'intégration économique du fait que cette dernière est considérée comme un indice da puissance de l''Etat, particulièrement après la fin de la guerre froide et le triomphe des valeurs du capitalisme.

Or, le phénomène de la mondialisation a coïncidé avec la tentative des organisations économiques régionales d'entrer vers une étape d'intégration économique, qui affectèrent le processus d'intégration entre Etats et , par conséquent, il est devenu une rivalité entre les Etats régionaux et la mondialisation, laquelle a conduit à l'existence d'un conflit entre le système régional et la mondialisation économique embrassant la liberté commerciale et la disjonction des groupements économiques régionales.

Mots clés : Organisation internationale, Mondialisation, groupement, régional, économie.

Abstract:

This study aims highlighting several types of international organization، notably regional organization، as a new method structuring international relation، which has produced several changes in the economic political، social and cultural tracks of countries، prompting regional assembly countries to seek economic integration. Especially after the end of the Cold war and the triumph of the values of capitalism.

But the phenomenon of globalization coincided with the attempt of regional economic organization to enter the stage of economic integration، which affected the process of integration among them and became a rivalry between regional States and globalization، which led to the existence of a conflict between the regional system and the global regional economic integration must be achieved with in the countries of the regional union while seeking economic globalization

to liberalize trade globally، and the dismantling of regional economic frameworks.

Keywords: International Organization, Globalization, Grouping, Regional, Economic.

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية بنمطيها الكلاسيكي والجديد ، حيث شهدت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الاقليمية الكلاسيكية ، في حين شهدت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الاقليمية الجديدة المواكبة للتطورات التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد من خلال تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية هذه الاخيرة التي تسعى إلى التأسيس إلى نظام اقتصادي عالمي موحد الشئ الذي دفع بعض الدول إلى التوجه نحو الاقليمية كمحاولة منها إلى إيجاد سياسة حمائية من آثار العولمة لحماية اقتصادياتها من خطر المنافسة الدولية ،مما ولد حالة تعارض بين النظامين الاقليمي والعالمي .

وعليه يطرح السؤال البحثي الرئيسي التالي:

كيف أثرت العولمة الاقتصادية على التكامل الاقتصادي الإقليمي؟

ومنه تفرع الأسئلة التالية:

ما هي الإقليمية ؟ و ما هي العولمة، و ما هي تداعيات على التكامل الاقتصادي؟

للإجابة على هذه الأسئلة نفترض الفرضيات التالية

.يرتبط ظهور الإقليمية الاقتصادية بضرورة التكامل الاقتصادي -

–كلما زادت عولمة الاقتصاد كلما تأثر التكامل الاقتصادي العالمي.

أولا.– الاقليمية والعولمة الاقتصادية دراسة مفاهيمية

عرف التنظيم الدولي نمط التكتلات الإقليمية الدولية منذ نشأته و إلى يومنا هذا، وذلك من أجل الوصول إلى حالة متكاملة من السلم و الأمن والرفاه السياسي والاقتصادي خاصة.

آ.– تعريف الإقليمية والعولمة الاقتصادية

لقد ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة **الاقليمية الكلاسيكية** مشتقة من الإقليم Regionو هو مشتق من الكلمة اللاتينيةregion الىRegionalism تشير الاقليمية وهي تشير إلى منطقة إدارية ، أو منطقة جغرافية واسعة تتميز بنفس الخصائص . يعرفها "**تافاريس** " على لأنها: " بناء معرفي ينتشر عبر حدود الدولة بدرجة من الخصوصية بشكل مهيكل اجتماعيا بنظام من الفاعلين مدفوعين بمبادئ مختلفة و أحيانا متناقضة و تشير مختلف الأدبيات إلى أن الإقليمية في تعريفها: " هي ذلك التركيب الذي يضم عدة دول تتشارك في الأبعاد التالية: **البعد الجغرافي** :و نعني به تواجد التكتل الإقليمي في رقعه جغرافية واحدة .

انتظام و كثافة التفاعلات :أي أن الدول المكونة للتكتل الإقليمي تتميز بالتفاعل فيما بينها.

التصورات الإقليمية المشتركة :بمعنى توحيد الرؤى حول الأهداف.

كما يعرفها جوزيف ناي بأنها : " عدد محدود من الدول المترابطة مع بعضها البعض بعلاقة جغرافية، و بدرجة من الاعتماد المتبادل.[1]

تعريف الوفد المصري الذي تقدم به في مؤتمر سان فرانسيسكو أثناء مناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة و الذي جاء فيه : " تعبير اتفاقية إقليمية يعني الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور، و المصالح المشتركة، و التقارب الثقافي و اللغوي، و التاريخي و الروحي، و تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات، حلا يعين على حفظ السلام و الأمن في منطقتها، و حماية مصالحها، و تنمية علاقاتها الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

1.- الإقليمية الجديدة:

هي ذلك المصطلح الذي استعمل لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين، الأول هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع دول غير الأعضاء و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها المناطق التجارية الحرة، و أعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثال ذلك منظمة الكوميسا، و السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و غيرها

أما النموذج الثاني فهو قائم على أساس التخصص، و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا

[1] محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث العدد 7 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 108.

[2] عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ب ط، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1995.، ص 10.

التخصص و التقسيم في العمل، مثال ذلك النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية السنغافورية و الموارد و العمالة في أرخبيل ريو بإندونيسيا. فالإقليمية الجديدة تعتبر عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة[1].

كما أن الإقليمية الجديدة يغلب عليها الطابع الاقتصادي أكثر من مفهوم الإقليمية الكلاسيكية التي تعددت أهدافها بين العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و غيرها.

2.- تعريف العولمة الاقتصادية:

عرفها بعضهم بأنها:" التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة". [2]

ب.- الأساس القانوني و شروط قيام الإقليمية

لقد نصت المنظمات و الهيئات الدولية على مسألة الإقليمية و التكتل من خلال عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة، كما أنه لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط لقيام تكتل إقليمي.

[1].خليل حسن، التنظيم الدولي المنظمات القارية و الإقليمية، المجلد الثاني ، ط1، دار المهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 15.

[2]غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2004، ص 20. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية تجارب وتحديات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و القانون الدولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 44.

1.- الأساس القانوني للإقليمية

لقد تطرق عهد العصبة لموضوع الإقليمية حيث نص : " على أنه و باعتبار عصبة الأمم المتحدة تنظيم عالمي لا بد و أن يتعايش مع المنظمات الإقليمية للتعاون في تحقيق أهداف العصبة.[1])"

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد خصص فصلا كاملا للإقليمية كما خصص فصلا كاملا للتنظيمات الإقليمية، و نص على أنه: " قيام التجمعات أو الوكالات الإقليمية التي تولي اهتماما للعمال الإقليمي المناسب لتحقيق أهداف المنظمة شيء مسموح به مادام نشاطها لا يتعارض مع هذه الأهداف[2].

2.- شروط قيام المنظمة الإقليمية:

من أجل نجاح تكامل إقليمي لا بد من تحقيق الشروط التالية

التقارب الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لقيام تنظيم إقليمي و ذلك نظرا لسهولة السلع و الخدمات و العمالة كما يخفض من تكاليف النقل و المواصلات

الإرادة السياسية: إن غياب الإدارة السياسية بين مجموعة من الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر مؤشرا لفشل قيام التكتل، و عليه لا بد من إدارة سياسية نابعة من صناع قرار الدول ذاتها بضرورة إنشاء التكامل الإقليمي[3]،

[1] المادة 21 من عهد عصبة الأمم .

[2] الفقرة الأولى من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة

[3] خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية تجارب وتحديات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و القانون الدولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 44.

تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة قابلة للتكامل و إلا سيطر اقتصاد دولة ما على اقتصاديات باقي دول المنظمة الإقليمية كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال السياسي و الاقتصادي على باقي الدول.

تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: و نعني به التنسيق في شؤون التعريفية الجمركية، و السياسة التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، و كذا التنسيق في شؤون الأوضاع الاجتماعية، ووضع أجهزة متخصصة تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل[1].

تجانس القيم الاجتماعية و الثقافية: على التنظيم الإقليمي أن يكون متجانسا في القيم و النظم الاجتماعية و السياسية و الثقافية، فكما كانت المجتمعات متقاربة و متماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

تحقيق المصلحة المشتركة: لا بد على التنظيم الإقليمي أن يهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة، و يشترط هنا ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل، و متوازن حيث يضمن عدم استحواذ أحد الأطراف على المكاسب دون الأخرى[2].

ت.- دور التكامل الإقليمي و بعده الاقتصادي في العلاقات الدولية[3]

لقد لعبت الإقليمية دورا هاما في العلاقات الدولية كما كان لها بعد اقتصادي

[1] نفس المرجع، ص 5 .

[2] تنفس ، الصفحة نفسها.

1.- دور التكامل الإقليمي في العلاقات الدولية

يعتبر التكامل الإقليمي من أنسب الأساليب لإحكام بناء علاقات تعاونية دولية تعاونية تشجيع على اتخاذ آلية لتوثيق علاقاتها و تنسيق التعاون بينها في مختلف المجالات و بخاصة في الميدان الاقتصادي و السياسي، و بترقية مركزها التفاوضي في إطار التجمع في مواجهة الدول منفردة و التجمعات الدولية الأخرى.

2.- البعد الاقتصادي للتكامل الإقليمي

[1]إن الإقليمية في بعدها الاقتصادي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، فهي تعتبر وسيلة للتعاون الاقتصادي الدولي، و تعتبر أصلح استراتيجية للتنظيم الاقتصادي الدولي بالمقابل مع إستراتيجية التعاون السياسي الدولي على اعتبار أن المشاكل الدولية المطروحة يمثل الجانب الأكبر منها في المجال الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر كمشاكل التبعية الاقتصادية كالمديونية و المجاعة، و مشكلة الأمن الغذائي في دول العالم الثالث

ثانيا.- التكتلات الاقتصادية الاقليمية

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تسابق دولي نحو التكتلات الاقتصادية لاعتبار أن اقتصاد الدولة عاملا من عوامل قوتها.

آ.- التكتلات الاقتصادية الفاعلة في إطار الإقليمية الجديدة

هناك عدة تكتلات إقليمية فاعلة من اهمها:

[1]علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، ط 12، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص 67

-**النافتاNAFTA**: قامت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في إقامة تجمع إقليمي خاص بها يعزز قدرتها التنافسية مع الاتحاد الأوروبي فشكلت منطقة التجارة الحرة بينها و بين كندا سنة 1989 و الذي توسع فيما بعد ليصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث تم التوقيع على إنشاء المنطقة التجارية سنة 1992، و الذي مهد لتكتل الأمريكيتين**NAFTA** .[1]

-**الاتحاد الأوربي**: كانت التطورات أسرع في الاتحاد الاوروبي سنة 1999 حيث دخل الاتحاد في اتفاقيات تخص التجارة الحرة و اكما دخل الاتحاد في اتفاقيات تخص التجارة الحرة و اتحاد جمركي مع تركيا، و اتفاقيات شراكة مع دول جنوب المتوسط.[2]

- **في شرق آسيا ASSIAN**:حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا " الآسيان" على اتفاق للتجارة الحرة باسم " IFTA " أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق اسيا والمحيط الهادي ،فكرة تأسيسه جاءت من أستراليا كرد على دعم الاتحاد الاوروبي للاتحاد الجمركي الأمريكية و كرد على المفاوضات بين كندا والولايات المتحدة الامريكية من أجل توسيع منطقتهم للتجارة الحرة إلى النافتا.[3]

ب.- مظاهر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

من أهم مظاهر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة نجد ما يلي:

[1]ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب، مطابع الضوبجي التجارية، ب ط، القاهرة، 1993، ص92.

[2]أسامة مجدوب، العولمة و الإقليمية مستقبل العالم في التجارة الدولية، ط2، الدار مصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 51 .

[3]ربيعي سامية، آليات الدخول في النظام الإقليمي،" النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008، ص 208 .

– ارتفاع نسبة المفاوضات التجارية الإقليمية ضمن منطقة التجارة العالمية، و كان أبرزها السوق الأوربية المشتركة التي تحولت لاحقا إلى الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على أكبر حصة في التجارة العالمية، كما تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100 اتفاقية إقليمية مع منتصف سنة 1998 تم واصل العدد في الارتفاع مع بداية 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية إقليمية تجارية.

فقد عرفت التجارة الأوروبية نموا نسبته 40% بين عامي 2003 و 2005 و هذا الارتفاع يعود إلى التوسع الذي شهده الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم 25 بلدا عوض 15 في ماي 2004 مما انعكس ايجابيا على التجارة البينية الأوروبية حيث ارتفعت من 3470 مليار سنة 2003 إلى حوالي 5137 مليار دولار سنة 2005 لتتجاوز 7602 مليار دولار مع نهاية 2007.[1]

كما شهدت التجارة البينية لدول رابطة آسيا (الأسيان) ارتفاعا مماثلا بلغت عام 2003 من إجمالي التجارة البينية 211 مليار دولار لنضل عام 2005إلى 305 مليار دولار، و تصل عام 2007 إلى حوالي 437 مليار أي بزيادة تقدر بـ 44% ، أما التجارة البينية بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك فقد ارتفعت بنسبة أقل من نظيراتها في التكتلات الإقليمية الأخرى من 1308 ملي دولار سنة 2003 إلى 1634 مليار دولار سنة 2005 ثم 2040 مليار دولار مع نهاية 2007 أي نسبية 25% فقط.

وعليه يمكن استخلاص أن الاتحاد الأوروبي يتصدر قائمة التكتلات الفاعلة في التجارة العالمية تليها مجموعة النافتا لنفس السنة بنسبة 45% ثم رابطة الشرق آسيا بنسبة 25.7%.[2]

[1] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 114

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة،

ت.- التكامل الاقتصادي

يقصد بالتكامل الاقتصادي : " العملية التي بموجبها يتم إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية ، و النقدية، و مالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية"[1].

و من بين صور التكامل الاقتصادي ما يلي:

1.- منطقة التجارة الحرة: هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء العالم الخارجي و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية بين دول المنطقة[2].

و إذا تحققت هذه المرحلة تنتقل إلى عملية أكثر عمقا و هي:

2.- الاتحاد الجمركي: يتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة كونه يقوم بتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء، و ذلك بوضع تعريفات جمركية على السلع بصورة متجانسة.

و إذا تحققت الاتحاد الجمركي تكون دول التكامل الإقليمي الاقتصادي أمام السوق المشتركة.

[1] نفس المرجع، ص 115.

[2] خليفة مراد ، مرجع سابق،ص47 .

3.- السوق المشتركة: والتي تمكن الدول الأعضاء من إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج- العمل و رأس المال- و بذلك تشكل الدول سوقا موحدة يتم من خلالها و في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة.

و إذا وصلت الدول إلى هذه المرحلة فإنها تحقق بذلك الاتحاد الاقتصادي.

4.- الاتحاد الاقتصادي: يجمع الاتحاد الاقتصادي بين ما تتميز به السوق المشتركة إضافة إلى توافق بين السياسات الاقتصادية للدول المعنية نجاح الاتحاد الاقتصادي يقوم إلى أعلى درجات التكامل و هي الاندماج الاقتصادي.

5.- الاندماج الاقتصادي: و هي المرحلة الأرقى في التكامل الاقتصادي يتم من خلالها توحيد السياسات النقدية و المالية و الاجتماعية بين الدول المنظمة للإقليم.[1]

ثالثا.- مفهوم العولمة الاقتصادية

لقد أخذ مفهوم العولمة عدة مفاهيم كون المصطلح يرمي الى عدة ابعاد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية ،والعولمة الاقتصادية يمكن فهمها من خلال مؤسساتها العالمية ومظاهرها.

آ.- مؤسسات ومظاهر العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية مؤسساتها العالمية كما انها تتجلى من خلال عدة مظاهر

[1] المرجع نفسه، ص48.

1.- مؤسسات العولمة الاقتصادية:

المقصود بمؤسسات العولمة مجمل الهياكل المؤسساتية الدولية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و هي كالتالي:

2.- منظمة التجارة العالمية:

تنشط هذه المنظمة في مجال إيجاد و تأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة و تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية أنشئت هذه المنظمة عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف سمي بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بعد عقد عدة جولات للمفاوضات التجارية كان آخرها جولات الأوروغواي 1995 تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الفعلي لمنظمة التجارة العالمية[1] OMC .

3.- البنك الدولي:

أنشئ البنك من أجل تمويل أعمال إعادة البناء و التعمير لما درته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة من خلال تقديم القروض و المعونات الفنية للدولة الأعضاء، و يضم البنك مجموعة من المؤسسات البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الرابطة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية. المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعيق نمو التجارة الدولية

[1] مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ب ط، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة، 2008.، ص .100

4.- صندوق النقد الدوليFMI:

وظيفته دعم استقرار أسعار العملة و المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الأعضاء، و إزالة القيود.[1]

ب.- مظاهر العولمة الاقتصادية

تجلت العولمة الاقتصادية في عالمية الاقتصاد الدولي من خلال ما يلي:

1.- تزايد حجم التجارة الدولية في السلع و الخدمات:

شهد حجم التجارة العالمية تطورا ملحوظا فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة من 1949 إلى 1997 بنسب 6% سنويا و الإنتاج العالمي 7% أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة أما في سنة 2013 فقد أكد مدير منظمة التجارة العالمية " باسكال لامي" أن حجم التجارة العالمية بلغ نحو 22 تريليون دولار.

2.- الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو السمة البارزة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث زادت نفقات رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مطرد، وهو ما أدى بالدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير بيئة ومناخ الاستثمار عن طريق التشريعات القانونية، و نظام الامتيازات، ولتسهيلات وهو الأمر الذي يحمل في طياته بذور الرأسمالية المتوحشة[2].

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] بومدين العربي، التكامل الاقتصادي بين الإقليمية و العولمة، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول فعاليات المنظمات الدولية الإقليمية في تحقيق التكامل الدولي على ضوء التجاري المراهنة، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص4.

3.- اندماج الأسواق العالمية و الاندماج المالي:

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال في الآونة الأخيرة يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية، و الحواجز و تطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الجاتgaat بينما تولى البنك الدولي و صندوق النقدالدولي اندماج الاسواق المالية، كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وتحرير التجارة ، وحرية انتقال الأموال[1].

4.- سياسة التحرير الاقتصادي :

ساهم تحرير التجارة دوليا بعد مفاوضات الجات، ومنظمة التجارة الدولية إلى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي مما قلل نفوذ الحكومات والدول في التحكم اقتصادياتها[2].

ت.- تداعيات العولمة الاقتصادية على التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعتبر العولمة الاقتصادية أشمل و أعمق من الإقليمية الاقتصادية رغم أن هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

فمن الملاحظ جدا أن للعولمة الاقتصادية تأثير على التكامل الاقتصادي حيث تسعى أنظمة التجارة العالمية إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي، مما يشير إلى وجود تعارض بين النظامين الإقليمي و العالمي فالتكامل الاقتصادي الإقليمي لا بد أن يحقق داخل دول الاتحاد الإقليمي بينما تسعى العولمة الاقتصادية إلى تحرير التجارة عالميا فقد أصدر مجلس

[1] المرجع نفسه، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6 .

إدارة المنظمة في 06 فيفري 1996 قرارا بإنشاء لجنة اتفاقية التجارة الإقليمية ضمن هيكل المنظمة، ومن بين المهام الأساسية التي أنيطت بهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات للمساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة الإقليمية و حصر قياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير التجارة العالمية، و دراسة العلاقة بين هذا المسار، و مسار تحرير التجارة متعددة الأطراف[1].

ث.- تداعيات العولمة الاقتصادية على الدول النامية

أثرت العولمة الاقتصادية بشكل كبير على الدول النامية نتيجة افتقارها لأدوات مواجهة موجات العولمة، فضلا على أن أدوات العولمة الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية، و الشركات المتعددة التي ساهمت بشكل كبير في مختلف هذه الدول، و هو ما حدا ببعض الباحثين للحديث عن " عولمة التخلف"[2] كما أن نظرية التبعية تعطينا تفسيرا واضحا في هذا الصدد.

كما تظهر آليات العولمة، و أدواتها في صورة المنظمات العالمية و أدوارها المتزايدة، والمؤثرة في النظام الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي على قرار صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات التي بات رأس مالها يفوق أحيانا ميزانيات بعض الدول النامية كالشركات النفطية العملاقة، ضف إلى ذلك التكتلات الدولية الإقليمية ،ونظام ألنقدي العالمي، واتفاقيات التجارة الدولية، و هي إضافة إلى آليات شتى من الأدوات الرئيسية في ذيوع العولمة، وتكريس منطقة العولمة الاقتصادية، ذلك أن الهيمنة لن تزول بل تتجدد مع تجدد استراتيجيات مختلفة فضلا على

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي من الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 121

[2] بومدين العربي، المرجع سبق ذكره، ص 52.

أن العولمة الاقتصادية أدت إلى تقويض و تراجع سيادة الدول النامية من خلال التبعية الاقتصادية، و فرض المشروطية السياسية من خلال المؤسسات المالية العالمية على دول الضعيفة مما أدى إلى تراجع حرية القرار السياسي الداخلي و حتى الخارجي لهذه الدول فالدول النامية تشكل ثلثي الدول المكونة لمنظمة التجارة العالمية فقد أوضحت مجموعة 77 الصين خطورة التحولات الاقتصادية على الدول النامية وعدم قدرتها على التفاوض بجدارة مع الدول المتقدم[1].

الخاتمة:

إن توجه العالم اليوم نحو التكتلات الاقتصادية يعتبر ميزة النظام العالمي المعاصر، كما أن العولمة حقيقة ثابتة و على الدول التعامل مع الظاهرة كواقع معاش لذلك فإن جدلية التكامل الاقتصادي الاقليمي و العولمة في تناقض مستمر رغم أن منظمة التجارة العالمية تسعى لعولمة اقتصادية شاملة لدول العالم، إلا أن التكهن بصعود قوى اقتصادية إقليمية كالصين، روسيا، اليابان، الهند والبرازيل قد يؤدي إلى قيام نظام دولي مغاير للنظام الاقتصادي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية والتي تسعى لعولمته وفق النمط الامريكي الذي يتناسب ومصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، من أجل السيطرة على منافذ الاقتصاد العالمي وعلى راسها التجارة الدولية.

قائمة المراجع :

- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي من الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

- بومدين العربي، التكامل الاقتصادي بين الإقليمية و العولمة، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول فعاليات المنظمات الدولية الإقليمية في تحقيق التكامل الدولي على ضوء التجاري المراهنة، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2016.
- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ب ط، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة، 2008.
- ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم و الحرب، مطابع الضوبجي التجارية، ب ط، القاهرة، 1993.
- أسامة مجدوب، العولمة و الإقليمية مستقبل العالم في التجارة الدولية، ط2، الدار مصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- ربيعي سامية، آليات الدخول في النظام الإقليمي، " النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008.
- علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، ط 12، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975.
- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث العدد 7 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ب ط، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1995.
- خليل حسن، التنظيم الدولي المنظمات القارية و الإقليمية، المجلد الثاني ، ط1، دار المهل اللبناني، بيروت، 2010.
- غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2004.

- خليفة مراد، التكامل الاقتصـادي العربي على ضوء الطروحـات النظرية والمرجعيات القانونية تـجارب وتحديات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والقانون الدولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.
- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث العدد 7 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 108.
- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ب ط، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1995.، ص 10.